

الاعتراضات الواردة على القياس وقوادح العلة. قياس المستدل ١١ - التركيب. أولاً : الاستفسار تعريفه : أن يطلب المعارض من المستدل بيان معنى لفظ مجمل ورد في القياس الذي أورده. ومثاله : أن يقول المستدل : تعدد الأمة بالأقراء قياساً على الحرة . فيقول المعارض : الأقراء لفظ مجمل ، ماذا تريد به ؟ ويلزم المعارض أن يثبت أن اللفظ مجمل ، ولا يلزمه بيان المساواة بينهما ؛ لأن هذا ليس في قدرته . هل الاستفسار قاذح في قياس المستدل ؟ ليس قاذحاً. إنما هو طلب للبيان حتى يتمكن الخصم من الاعتراض على القياس أو التسليم به. وللمستدل أن يجيب بأحد أمرين : ٢- التسليم : يسلم بوجود الاحتمالين ويرجح أحدهما على الآخر . تعريفه : مخالفة القياس لنص أو إجماع . قول المعارض : هذا القياس مخالف للنص أو للإجماع ، ومثاله : أن يقول المستدل : لا تجب الولاية على المرأة في النكاح قياساً على عدم وجوب الولاية عليها في البيع . فيقول المعارض : هذا قياس فاسد الاعتبار ؛ لأنه مصادم لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا نكاح إلا بولي) [رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن] . والدليل على أنه قاذح في القياس : ١- عمل الصحابة الكرام ، كانوا لا يعدلون إلى القياس إلا إذا عدم النص من الكتاب والسنة ، ٢- وعمل معاذ رضي الله عنه لما آخر العمل بالقياس عن ألسنه وصوبه النبي صلى الله عليه وسلم ، وسميت معارضة القياس للنص أو الإجماع بفساد الاعتبار ؛ وهذا فاسد. والجواب عن الاعتراض بفساد الاعتبار يكون من وجهين : ١- المنع فيبين المستدل عدم وجود المعارضة بين القياس والنص أو الإجماع . أن يقول المستدل : صيام رمضان يشترط له تبين النية قياساً على صيام القضاء . فيقول المعارض : هذا القياس فاسد الاعتبار ؛ لأنه معارض لقوله تعالى : (والصائمين والصائمات) إلى قوله : (أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا) [سورة الأحزاب ، آية : ٣٥] ، فإنه يدل على ثبوت الأجر العظيم لكل من صام من غير تقييد للصيام بالنية ، وذلك يلزم منه الصحة ، فيجيب المستدل بـ : أنه لا معارضة بينهما ؛ لأن عموم الآية مخصص بقوله صلى الله عليه وسلم : (من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له) [رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن] ، فيكون القياس موافقاً لدلالة هذا الحديث . ٢- التسليم فيبين المستدل أن القياس الذي استدل به من قبيل القياس الذي يجب العمل به . ومثال ذلك : أن يقول المستدل : إذا زنا العبد فإنه يجلد خمسين جلدة قياساً على الأمة في تنصيف الحد عليها . لأنه معارض لقوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) [سورة النور ، فيقول المستدل : هذا القياس يجب تقديمه على عموم الآية ؛ ويكون تنصيف الحد على العبد من باب تخصيص العموم بالقياس . ثالثاً : فساد الوضع تعريفه : أن يبين المعارض أن العلة تقتضي نقيض الحكم الذي علق بها . ومثاله : أن يقول المستدل : لا ينعقد النكاح بلفظ الهبة ؛ لأن لفظ الهبة ينعقد به غير فيقول المعارض : هذه العلة تقتضي نقيض الحكم الذي علق بها ؛ لأنه إذا كان ينعقد به غير النكاح فالنكاح كذلك . لأن المستدل وضع العلة في غير موضعها . والفرق بين فساد الوضع وفساد الاعتبار : أن فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع ، فكل فساد وضع فساد اعتبار ، ولا عكس . والجواب عن الاعتراض بفساد الوضع من وجهين : 1- يمنع المستدل قول المعارض : " العلة تقتضي نقيض ما علق بها " ، ٢- يسلم المستدل بأن العلة لا تقتضي نقيض ما علق بها من وجه ، لكنها تقتضي ما علق بها من وجه آخر ، وهذا الوجه الآخر أولى ، فيجب تقديمه ، ومثال ذلك : أن يقول المستدل : سلمنا أن انعقاد غير النكاح بلفظ الهبة يقتضي انعقاد النكاح بلفظ الهبة ، لكن عدم اقتضائه لانعقاد النكاح أولى ؛ لأن انعقاده بلفظ الهبة يقتضي الاشتراك بين النكاح والهبة ، والاشتراك على خلاف الأصل . فهذا انتقال من القدر بفساد الوضع إلى القدر بالمعارضة ، وإن لم يعتبر انقطاعاً وعجزاً فهو نشر للكلام وتطويل له . رابعاً : المنع تعريفه : تكذيب دعوى المستدل وله أربع صور : ١- منع حكم الأصل . مثاله : أن يقول المستدل : إذا كرر المحرم النظر فأنزل فسد حجه قياساً على من أنزل بالمباشرة ، فيقول المعارض : حكم الأصل ممنوع ، فمن أنزل بالمباشرة لا يفسد حجه . واختلف الأصوليون : هل ينقطع المستدل إذا منع المعارض حكم الأصل ؟ والصحيح : ما عليه الجمهور من أنه لا ينقطع إلا إذا وافق المعارض على منع حكم الأصل ، (وقد تقدم بيان ذلك في بداية أركان القياس) . ٢- منع وجود الوصف الذي ادعى المستدل أنه علة في الأصل ، ويسمى " مركب الوصف " ، ومثاله : أن يقول المستدل : يجب الترتيب في الضوء ؛ قياساً على الصلاة ، فيقول المعارض : العلة (وهي : أنه يبطله الحدث) غير موجودة في الأصل ؛ ويمكن المستدل أن يثبت وجود الوصف في الأصل بدليل عقلي أو حسي أو شرعي ، يسمى " مركب الأصل " . فيقول المعارض : هذا الوصف - وإن كان موجوداً في الأصل - إلا أنه ليس هو العلة ، بل العلة هي : الطعم . أو الإجماع ، ومثاله : أن يقول المستدل : يجب قطع النباش ،